IUGJEPS
Vol 30, No 3, 2022, pp539-554

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (18-9-2021)، تاريخ قبول النشر (14-11-2021)

جورج طرابيشي ونقد الأحاديث دراسة في كتاب "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"

اسم الباحث: د. براء نزار ريان [1] *

1 اسم الجامعة والبلد: القرآن والسنة- كلية الشريعة -جامعة قطر

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:
E-mail address: Baraa.nezar@gmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.3/2022/18

ملخص: قدم المفكر والمترجم السوريّ المعروف جورج طرابيشي نظرةً جديدة للتراث في كتابه "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، شكك فيها في مسلمات إسلامية كثيرة، مثل دور النبيّ صلى الله عليه وسلم التشريعيّ، ومكانة سنته، وثبوت نسبتها إليه.

نحى الأستاذ طرابيشي منحًى تشكيكيًّا عامًّا تجاه السنة النبوية، وأطلق أوصاف الوضع والكذب والاختلاق على الأحاديث النبوية بغضّ النظر عن قوتها، بل جزم بتكذيب أحاديث وردت في الصحيحين، وتناولها -وغيرها- بنقدٍ مطوّل، مستعملاً في كثيرٍ من الأحيان قواعد المحدّثين حسب ادعائه.

يستعرض البحث نماذج من النقد الذي وجهه طرابيشي للأحاديث، ويناقش ما سرده نقاشًا علميا مفصَّلا، من أجل الوقوف على موضوعية انتقاده من عدمها، ومستوى تأهل طرابيشي لما تصدّر له من الكلام في السنة وعلومها والحكم على الأحاديث.

كلمات مفتاحية: جورج طرابيشي، من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، حجية السنة

George Tarabishi and criticism of hadiths, research in the book "From the Islam of Qur'an to the Islam of Hadith"

Abstract:
The well-known Syrian thinker and translator, George Tarabishi, presented a new view of heritage in his book “From the Islam of the Qur’an to Modern Islam,” in which he questioned many Islamic postulates, such as the legislative role of the Prophet Mohammed, and the status of his Sunnah.

Mr. Tarabishi took a skeptical approach out of context towards the Prophetic Sunnah, and called the descriptions of the situation, lies and fabrication on the hadiths of the Prophet regardless of their strength. Rather, he asserted that the hadiths were entered into Sahih Albukhari & Sahih Muslim, and he dealt with them - and others - with lengthy criticism, conversion, in many of the Muhaddithin’s rules, according to his claim.

This study reviews examples of the criticism that Tarabishi made to the hadiths, and discusses what he recounted in a detailed scientific discussion, the lists of criticism on the objectivity of his criticism or not, and the level of Tarabishi's qualifications for the speech he issued in the Sunnah and its sciences and the judgment on the hadiths.

Keywords: George Tarabishi , From the Islam of Quran to the Islam of Hadith , Sunna.

مقدمة

لعلّه ما من فرعٍ من علوم الشريعة يحظى باهتمام المثقفين المعاصرين بقدر الحديث النبويّ الشريف، فالمدونة الحديثية من حيثُ حجمها، وكثرة تشعباتها وتفاصيلها، وقابليتها للنقد والنظر، والاختلاف على مدى حضورها وأثرها في الواقع المعاصر، مغريةٌ جدًّا بالدراسة والكتابة حولها، فكثرت الكتابات خارج الحقل التخصصي الأكاديمي حول الحديث الشريف وموثوقيته، تتساءل وتنتقد وقد تصلُ إلى التشكيك في المنظومة الحديثية كلها، والأساسات التي قامت عليها.

ومن أهمّ الكتب المعاصرة التي ناقشت المسألة الحديثية مطوّلًا، كتاب الأستاذ جورج طرابيشي "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، النشأة المستأنفة"[(1)]، ولعلّ بحثًا صغيرًا عبر الشبكة حول عنوان الكتاب، يُظهر المكانة التي احتلّها الكتابُ وصاحبه بين المثقفين العرب المعاصرين، ومستوى الثقة التي حظي بها.

فكتاب طرابيشي "هو محاكمة للتراث العربي الإسلامي الذي سمحت آلياته الفكرية بالزيغ من مرجعية القرآن إلى مرجعية الحديث بما أدى إلى "إقالة العقل" وتعطيل الاجتهاد"، بحسب ما نشرت صحيفة العرب اللندنية[(2)]، وطرابيشي نفسه هو واحدٌ من "أصحاب المشاريع الكبرى، الذين تصدوا لمهمة تفسير أسباب تخلف العرب وتردي أوضاعهم وممانعتهم للحداثة" بحسب ما نشرته البيان الإماراتية[(3)]، وهو "داعية الفكر النهضوي في مواجهة «فقهاء الظلام»" على حدّ وصف أحد كتّاب الأخبار اللبنانية[(4)].

أهمُّ ما يُذكر عن كتاب طرابيشي "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" هو أنّه تكلّم بنفس العالم الخبير بالحديث وعلومه، يخرّج الأحاديث وينقد أسانيدها ومتونها، ويجرح الرواة ويعدلهم، ولعلّ هذا ما دفع غير واحدٍ من محبّيه لإطلاق اسم "الشيخ جورج" عليه[(5)].

كل هذا دفعني للتأمل في الأمثلة الحديثية التي استدلّ بها "الشيخ جورج" وبنى عليها تشكيكه العامّ في السنة، والتحقق من موضوعية نقده للأحاديث، ومستوى بصره بعلوم الحديث.

مشكلة البحث:

يحتلُّ كتاب الأستاذ جورج طرابيشي "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" مكانة كبيرة عند التيار المشكك في حجيّة السنة النبوية وموثوقيتها، والكتابُ يبدو للقارئ غير المتخصص مقنعًا جدًّا، وقد خاض مؤلّفه غمار النقد الحديثيّ، واستدلّ على دعواه بأمثلةٍ حديثية رآها شواهد من الداخل على زيف المنظومة الحديثية وضعف موثوقيتها، ورجع أثناء دراستها إلى أمّهات كتب الحديث، وتجاوزها إلى كتب الجرح والتعديل، في صورة أقرب إلى اللقب الذي خلعه عليه بعض محبّيه "الشيخ جورج".

(1) صدر عن دار الساقي ببيروت، بالاشتراك مع رابطة العقلانيين العرب، الطبعة الأولى، سنة 2010.

(2) سعيد ناشيد: "الحاجة الماسة لقراءة كتاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، مقالة منشورة في صحيفة العرب اللندنية بتاريخ: 6 يناير 2018، ص 16، زاوية: "كتب لا تموت"، رابط العدد للتحميل: https://i.alarab.co.uk/pdf/2018/01/06-01/p1000.pdf.

(3) عمر كوش: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، مراجعة لكتاب جورج طرابيشي، منشورة على موقع صحيفة البيان الإماراتية بتاريخ 23 يناير 2011، رابط المقال: https://www.albayan.ae/paths/books/2011-01-23-1.1001226.

(4) خليل صويلح: "داعية الفكر النهضوي في مواجهة «فقهاء الظلام»"، مقالة منشورة على جريدة الأخبار اللبنانية بتاريخ 18 مارس 2016، رابط المقالة على موقع الجريدة: https://al-akhbar.com/Literature_Arts/6038/ .

(5) انظر على سبيل المثال: تركي الدخيل: "في ذكرى الشيخ المتواضع جورج"، مقالة منشورة على صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 19 مارس 2019، رابط المقالة على موقع الصحيفة: https://aawsat.com/home/article/1640081/.

فهل كانت دراسة الأستاذ طرابيشي للأحاديث علميّة وموضوعية؟ وهل دلّت على تبحر حقيقيّ في علوم الشريعة عمومًا وعلوم الحديث خصوصًا؟ وهل كان "الشيخ جورج" متأهلًا فعلًا لهذا اللقب ذي الوقع المثير؟

أهداف البحث:

1. القراءة النقدية لأهمّ الأمثلة الحديثية التي استدلّ بها الأستاذ جورج طرابيشي للتشكيك في ثبوت السنة.
2. استكشاف منهجية نقد الأحاديث في كتاب "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" ومنزلة ذلك النقد من حيث المتانة العلمية والموضوعية.

أهمية البحث:

1. تكمن أهمية البحث في تناول فكر أستاذ يُعدّ وكتابه محل الدراسة نموذجًا لمدرسةٍ معاصرة، تشكك في ثبوت السنة النبوية، ونسبتها إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم.
2. يمكن أن يُعد البحث حلقة من حلقات الحوار النقدي في التعامل المعاصر مع السنة النبوية ومباحثها.
3. يركز البحث على الاستدلالات الحديثية لدى طرابيشي بين الصواب والوهم والخطأ، والرجل كما سبق له وزنه عند المثقفين المعاصرين.

منهج البحث:

1. اتبعتُ في البحث المنهج الاستقرائيّ، فوقفتُ على معظم الأحاديث التي استدلّ بها طرابيشي على دعواه في التشكيك العام في السنة، إن لم يكن جميعها، لكن البحث لا يتسع لعرضها، فاخترتُ منها ما كان فيه طرابيشي أصرح وأوضح في الحكم ببطلانه، وما استفاض فيه في بيان سبب الطعن.
2. حرصتُ على اختيار نماذج متنوعة، تجنبًا للتكرار، مثلًا: ما طعن فيه مستعينًا بحساب تواريخ الرواة وأعمارهم، وما طعن فيه مدعيًا اختلاقه في زمنٍ معين وعدم وجوده قبله، وما طعن فيه وقد سبقه الأئمة إلى الطعن فيه وهكذا فأذكر نموذجًا من كل نوع ثم أناقشه فيه، متجنبًا التكرار قدر الإمكان.
3. في التخريج، اكتفيتُ بالعزو إلى الصحيحين إذا كان فيهما، ثم إذا لزم الأمر توسعت وخرجتُ من الكتب الستة، ثم إلى غيرها بقدر الحاجة، وما يستلزمه النقاش دون استعراض بالتخريج أو إثقال في غير حاجة.

الدراسات السابقة:

1. د. الياسين بن عمراوي: توظيف نظرية الإسناد في نقد الحداثة: "كتاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث – أنموذجًا"[(1)].

وهو من الأبحاث القليلة التي تناولت كتاب "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" من قبل متخصص في الحديث، وقد ناقش طرابيشي في نقاط محددة هي: مسألة بشرية النبيّ صلى الله عليه وسلم وأثرها في الاحتجاج بالحديث، واتهام المحدثين بوضع الحديث، وحجية الآحاد والمتواتر، ودعوى الانعتاق من النص عند الإمام مالك.

ولم يعمد الدكتور الياسين إلى مراجعة شيء من الأمثلة الحديثية الكثيرة التي استدلّ بها طرابيشي، والوقوف على وجاهة نقده أو ضعفه، وهذا تحديدًا ما تناقشه هذه الدراسة.

2. علي العجين: من الهرطقة إلى الأصولية: قراءة في فكر جورج طرابيشي[(2)].

قدم د. علي العجين في قراءته لكتاب طرابيشي نقدًا قويًّا في نقاطٍ متعددة، فناقش موقفه من السنة عمومًا، وطبيعة رسالة النبيّ صلى الله عليه وسلم، وحلل دوافع طرابيشي المحتملة خلف مواقفه الفكرية، ودعم تحليله بكثيرٍ من نصوص طرابيشي ومواقفه، بينما يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على دراسة طرابيشي للحديث الشريف، وأمثلته التي استدلّ بها للتشكيك في ثبوته.

3. خديجة مداس: نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند الحداثيين، كتاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث لجورج طرابيشي أنموذجًا[(3)]، ركزت الأستاذة خديجة على جوانب الضعف في نظرية "اختلاق الأسانيد" عند طرابيشي، ولم تتعامل مباشرة مع أمثلته الحديثية التي استدلّ بها.

4. مناف الحمد: "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" – جورج طرابيشي والموضوعية المستحيلة[(4)].

وهو بحثٌ طويل، تناول فيه كاتبه مسائل عدة، أكثرها أصوليّ، ولم يتطرّق إلى مناقشة حديثية للأمثلة التي سردها طرابيشي في معرض تشكيكه، بل عرض ما سمّاه "نظرية الهندسة الحديثية" كبديل لمشروع طرابيشي في نقد الحديث.

5. آمنة عطوط: آليات التفكير النقدي عند جورج طرابيشي، "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" أنموذجًا[(5)]، وكانت دراسة الأستاذة آمنة أدبيّة بعيدة من الدراسة الشرعية العلمية فضلًا عن الحديثية التخصصية.

خطة البحث:

يقع البحث في مقدمة وخمسة مطالب، كلُّ مطلبٍ يعرضُ مثالًا من الأمثلة الحديثية التي شكك فيها طرابيشي، واتخذها عمدةً للتشكيك في السنة برمتها، ثم ينتهي إلى خاتمةٍ تحتوي أبرز النتائج والتوصيات.

وقد جاءت مطالبُ البحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: حديث "أطعمه الله وسقاه".

---

(1) بحث قُدّم في "الملتقى الدولي الثالث: القراءات الحداثية للعلوم الإسلامية – رؤية نقدية"، وهو مؤتمر عُقد بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي-الجزائر، بتاريخ 12-13 ديسمبر 2018، منشور في كتاب الملتقى ابتداءً من صفحة 933.

(2) سلسلة مقالات منشورة على موقع "سلف": رابط الموقع: https://salafcenter.org/2413/ .

(3) رسالة ماجستير في الحديث الشريف، نوقشت بجامعة الشهيد حمة لخضر بالجزائر، سنة 2018-2019.

(4) بحث منشور على موقع مركز التقدم العربي للسياسات، رابط تحميل البحث من الموقع: http://www.arabprogress.org/wp-content/uploads/2018/02/

(5) رسالة دكتوراه في الآداب – قسم اللغة العربية، نوقشت بجامعة محمد لمين دباغين بالجزائر، سنة 2016-2017.

المطلب الثاني: حديث "إن ابني كان عسيفًا على هذا" في الصحيحين.

المطلب الثالث: حديث "لا وصية لوارث".

المطلب الرابع: حديث تقديم اليدين أو الركبتين في السجود

المطلب الخامس: حديث فضل من يموت يوم الجمعة

المطلب الأول: حديث "أطعمه الله وسقاه".

عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا نسي فأكل وشرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه»(1).

جزم الأستاذ طرابيشي بكون هذا الحديث موضوعًا، وأقامه شاهدًا على افتراء الأحاديث من أجل الانتصار للآراء الفقهية، وهو مثالٌ شديد الأهميّة بسبب وروده في الصحيحين، فهل يحتوي الصحيحان فعلًا على أحاديث موضوعة؟ وهل مر على الشيخين وكتابيهما حديثٌ افتُري من أجل الانتصار للمذاهب؟

ادعى طرابيشي أن الحديث بكامله وُضع بعد الإمام مالك، ثم قال معضدًا دعواه: "ودليلنا على ذلك أن جميع من كان لهم السبق إلى رواية هذا الحديث إنما كانوا ممن عاش ومات بعد مالك. وحسبنا هنا أن نعود إلى راويي الحديث في الصحيحين. فأول من روى الحديث في صحيح البخاري هو أبو عبد الرحمن عبد الله عبدان، والحال أن هذا الحافظ توفي بعد مالك بأكثر من أربعين سنة، وتحديدًا في عام 221 هـ، وكذلك فإنّ أول من روى الحديث في صحيح مسلم هو عمرو بن محمد الناقد والحال أيضًا أن وفاة هذا الحافظ كانت سنة 232 هـ، أي بعد أكثر من خمسين سنة من وفاة مالك.

ثم يزيدُ فيقول: "على أي حال، قد يكون ثمة مجال للافتراض بأن حديث إفطار الصائم في رمضان سهوًا ما اختُرع على لسان عبدان وعمرو الناقد إلا بهدف النيل من مالك في سياق الاصطراع ما بين المذاهب الفقهية، أو التسفيه بأهل الرأي والانتصار لأهل الحديث!" (2).

ثم يغرق في نظرية المؤامرة فيقول: "وليس من قبيل الصدفة أن يكون إمام "اللارأيين" أحمد بن حنبل كما سيأتي البيان، قد كال المديح لراويي الحديث كليهما"(3)!

ويبالغ طرابيشي في جرأته ليدعي أن عبدان والناقد قد تفرّدا بكلّ أحاديثهما في الصحيحين، وأنها لم تعرف قبلهما! يقول طرابيشي في الحاشية: "قد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أنه إذا كان مسلم لم يورد في صحيحه سوى 13 حديثًا منقولًا على لسان عمرو بن محمد الناقد، فإن البخاري أورد بالمقابل 168 حديثًا على لسان عبدان، وهي جميعها عُدّت صحيحة، مع أنه لم يسبق أن ورد لها ذكر قبلهما، أي: طيلة القرنين الأول والثاني للهجرة على أقل تقدير !!!" (4).

(1) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، حديث 1933، وصحيح مسلم، كتاب الصوم، باب أكل الناس وشربه، حديث 1155، واللفظ للبخاريّ.

(2) طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث 159.

(3) طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، ص 159.

(4) طرابيشي: المصدر السابق، ص 158.

والحقُّ أن هذه الدعوى فرية كبيرة، بل إنني تتبعت أحاديث الناقد وعبدان، فوجدتُ أنه قد شاركهما فيها الكثيرُ من المحدثين كما توقعت وكما هو الجديرُ بأحاديث الصحيحين، ولم يكن أول ظهور لها في الصحيحين كما زعم طرابيشي، بما فيها هذا الحديثُ نفسه الذي أفاض في الكلام عليه، لكن استعجال طرابيشي واستباقه النتائج منعه من تخريج الحديث كما ينبغي.

فما الذي منعه من تخريجه من مسند إسحاق بن راهويه[1] فقد خرّجه مرفوعًا عن رجلين اثنين من أقران مالك، وهما: عبدة بن سليمان، وعيسى بن يونس، وكلاهما توفي سنة 187 غير بعيد من وفاة مالك، وأخرجه موقوفًا عبد الرزاق في المصنّف[2] من طريق معمر بن راشد المتوفى سنة 154، قبل مالك بربع قرن! وبذلك تتضحُ براءة ساحة الناقد وعبدان، وكذلك يتبين أن الحديث لم يُخترع بعد مالك كما زعم طرابيشي.

ولا أظنّ الحديث غاب عن مالك، إنّما تركه –والله أعلم– لاختلاف في رفعه ووقفه، ولعله كان يرجح الموقوف، فإنّ الشافعيّ ورغم أخذه به رجّح الموقوف أيضًا[3]!

يقول الشافعي: "ومن أكل أو شرب ناسيا: فليتم صومه ولا قضاء عليه، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة وقد قيل: إن أبا هريرة قد رفعه من حديث رجل ليس بحافظ"[4].

وإشارة الشافعيّ للروايتين المرفوعة والموقوفة دلالة على وجودهما قبله، أي في زمن مالك، كما تبين من روايات إسحاق بن راهويه وعبد الرزاق، ولعل ما ذكره من اختلاف الرفع والوقف هو السبب في عدم أخذ مالك به.

والشافعيّ ناقش مالكًا وأصحابه (دون أن يسميهم) في عدم أخذهم بحديث أبي هريرة، ولامهم في ذلك وقرّعهم، وفي هذا إشارة إلى أنهم لم يجهلوا الحديث، ولم يُخترع بعدهم! وقد مات الشافعيّ بعد مالك بخمس وعشرين سنة فقط.

وبذلك يتبين أن طرابيشي باستعجاله اتهم ثقتين من المحدّثين، مع اتهامٍ محتمل للبخاريّ ومسلم نفسيهما، اتهمهما بالكذب، وباختراع عدد كبير من الأحاديث، بينما عند التدقيق نجدُ أنّ الحديث نفسه الذي جعله أساس دعواه، وبنى عليه كثيرًا، لم يتفرّد به الراويان اللذان اتهمهما، في تعجّلٍ واضحٍ وتقصير كبير في تخريج الحديث، حتى من المصادر التي اعتاد الرجوع إليها ككتب الشافعيّ.

المطلب الثاني: حديث "إن ابني كان عسيفًا على هذا".

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُمَا قَالاَ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْشُدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَ الخَصْمُ الآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، نَعَمْ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأْذَنْ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قُلْ، قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ، وَإِنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ، وَوَلِيدَةٍ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ العِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الوَلِيدَةُ وَالغَنَمُ رَدٌّ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ،

---

(1) مسند إسحاق بن راهويه، طبعة مكتبة الإيمان، تحقيق عبد الغفور البلوشي، المدينة المنورة، سنة 1991، 107/1، و170/1.

(2) مصنف عبد الرزاق، طبعة المجلس العلمي الهند الثانية، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، سنة 1403، 173/4.

(3) الأم للشافعي (2/ 106).

(4) المصدر السابق، الموضع نفسه.

وَتَغْرِيبُ عَامٍ، اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا»، قَالَ: فَغَدَا عَلَيْهَا، فَاعْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرُجِمَتْ(1).

عدّه الأستاذ طرابيشي هذا الحديث المخرج في الصحيحين "واقعةً مختلقة لا وجود لها إلا في صحراء اللاتاريخ"(2) واعترض عليه بثمانية اعتراضات، يطول سردُها والإجابة عليها بلا كبير فائدة، ويبعدنا عن مقصود البحث وهو المناقشة الحديثية الصرفة، لذلك سأكتفي بذكر أهم اعتراضين له وأقربهما إلى موضوع البحث المختص بالأخطاء الحديثية، وهما الاعتراضان السابع والثامن، إذ يظهران مستوى علم طرابيشي بما تصدّر له من مناقشة الأسانيد ودراستها(3).

الاعتراضُ السابع: يتوقّف طرابيشي طويلًا عند "أُنيس" المذكور في متن الحديث، وأنه لم تُحدد هويته بشكل دقيق، وكذلك بقية "أبطال القصة"، ثم يقول إن "ابن حجر وضع علامة استفهام حول أبطال الحديث جميعهم، "وأهل العلم" جميعهم، ممن استفتاهم والدُ الزاني، وقال بالحرف الواحد: "لم أقف على أسمائهم ولا على عددهم، ولا على اسم الخصمين، ولا الابن، ولا المرأة". ويرى طرابيشي عدم تسمية هؤلاء دليلًا على أن قصة الحديث "بكاملها تقع خارج التاريخ".

ثم يذكر الاعتراض الثامن والأخير والأهم بالنسبة لهذا البحث، يقول: "لنأت أخيرًا إلى قدس أقداس أهل الحديث، الإسناد الذي هو الفيصل بين الصحيح والموضوع، والحسن والضعيف، من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول، فحديث المختصمين الأعرابيين محكيٌّ في أكثر الروايات على لسان أبي هريرة وزيد بن خالد معًا، ويضاف إليهما في بعض الروايات من يُسمّى شبلًا دونما مزيد تحديد لهويته، ولن نتوقف هنا عند أبي هريرة الذي تقدم بنا الكلام على أنه أغزر من وضعت الأحاديث على لسانه من الصحابة، علمًا بأن بعض الدراسات الحديثة تشكك حتى في أن تكون له صحبة. وبالمقابل لنتوقف مليا عند الراوي الثاني زيد بن خالد، فطبقًا لرواية ابن سعد في الطبقات الكبرى فإن زيدًا مات بالمدينة سنة ثمان وسبعين، وهو ابن خمس وثمانين سنة، وعلى هذا فإن سنه ما كانت تتعدى السبع سنوات حينما توفي الرسول.

وإذا افترضنا أن الإطار الزمنيّ لحديث الأعرابيين المختصمين هو نحو السنة السابعة أو الثامنة للهجرة، فهذا معناه أنه ما كان يتعدى من العمر يومذاك الخمسة أو الستة أعوام، فهل لنا أن نتصوره، وهو في مثل هذه [السن]، يحضر مجلس الرسول، ويستمع إلى قضائه في واقعة زنا؟".

وطين هذه المفارقة يزداد بلّة متى جئنا إلى الراوي الثالث لذلك الحديث، والمسمى في سنن الترمذي وابن ماجه والنسائي والدارميّ شبلًا. فشبلٌ هذا قد اختلف في كنيته وفي وقت وفاته وسنه اختلافا كثيرا...".

إلى أن يقول: "لهذا كله نطرح السؤال الختاميّ التالي، من منطلق ما كان أكده الشافعيّ بنفسه حين قال: "إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله فهو ثابتٌ عن رسول الله". والحال: هل رواة حديث الأعرابيين المختصمين هم من هؤلاء الثقات الذين إذا حدثوا فكأنّ الرسول هو من يتحدث بلسانهم؟ وهل بمثل هؤلاء الرواة بمبهمهم وطفلهم ومن لم يعرف له منهم سماع عن النبيّ تثبتُ

(1) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط التي لا تحلُ في الحدود، حديث: 2724، واللفظ له، وصحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، حديث: 1697.

(2) طرابيشي: "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، ص 244.

(3) جورج طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث ص 243- 244.

سنة للنبيّ؟ وهل بالإحالة إلى أبطال واقعة مختلقة لا وجود لها إلا في صحراء اللاتاريخ، ولا أثر لهم حتى في كتب السيرة، مع أن مؤلفيها لا يفتقرون إلى الخيال، هل بالإحالة إلى مثلهم يُنسخ وتثبت سنة مزعومة للنبي؟!"(1).

انتهى كلام طرابيشي، وفيه من الغلط ما فيه، فأوله: التشكيك في صحبة أبي هريرة، وهو لم يجرؤ على تبني هذا القول، إنما ذكره دون أن يتبناه كَرَميةٍ لا يُحاسبُ عليها، ثم انتقل إلى زيد بن خالد، الراوي الثاني، وهنا تظهر إشكالية وقع فيها طرابيشي كثيرًا، وهي الأخطاء الحسابية القاتلة، وبناء النتائج الكبيرة عليها، فبحسب ما ذكره هو نفسه ونقلناه عنه بالأعلى، يكون عمر زيد بن خالد سبع عشرة سنة عند وفاة النبيّ صلى الله عليه وسلم، ومثله في ذلك الزمن رجلٌ مكتمل، يتزوج، وينجب، ويقاتل، بل قد يقود الجيوش! فضلًا عن أن يشهد قضاءً، لكن استعجال طرابيشي منعه من الحساب الصحيح لأعداد كتبها هو بنفسه!

ثمّ إنّه –لجهله بعلم الحديث– لم يميّز بين مبهمات المتن والإسناد، فظنّ أن جهالة "أبطال القصة" مؤثرةٌ في صحة الحديث عند المحدثين، علمًا أن "قدس أقداس المحدثين" أي: الإسناد كما سماه، لا يشمل هؤلاء! فالإسناد ينتهي بالصحابيّ راوي القصة، أما الخصمان وأهل العلم فلا علاقة لهم بإسناد الحديث، بل هم جزءٌ من المتن! لكن طرابيشي لا يعرف الفرق بين السند والمتن! وليس هؤلاء محل عناية من المحدّثين، بل يجملُ الستر عليهم وإغفال أسمائهم، في قضية هي "حادثة شرف" كما سماها طرابيشي! وأما "أهل العلم" فإن الخصم الذي تحدث بين يدي النبيّ صلى الله عليه وسلم أبهمهم ولم يذكر أسماءهم، فمن أين يأتي بها رواة الحديث! والمُبهمون جميعًا ليسوا جزءًا من السند كما أسلفنا ليبذل أهل الرواية العناية بأسمائهم، إنما يعتني الرواة بالحكم الفقهيّ وقضاء النبيّ صلى الله عليه وسلم، لا بالأشخاص الذين جرى عليهم الحكم، ويعتنون برجال السند؛ لأن عليهم الاعتماد في النقل، لا بالمذكورين في المتن، إلا إذا كان فيه فضيلة أو منقبة هي المقصد الأساسيّ من الحديث.

أما شبل، فلم يذكره صاحبا الصحيحين، لأنه مختلفٌ في صحبته، وهما لا يخرجان المراسيل، بل أخرجا الأسانيد التي اكتفت بأبي هريرة وزيد بن خالد، وفيهما الكفاية كما سيأتي.

أما المصيبة الكبرى، فهي حين عدّ الحديث لا تنطبق عليه معايير الشافعيّ، بسبب كون زيد بن خالد طفلًا بزعمه، ولأنّ شبلًا لم يسمع من النبيّ صلى الله عليه وسلم! ولأنّ "أبطال القصة" مبهمون لم يذكروا في الثقات!

بينما لو أنّ الحديث جاء من طريق أبي هريرة وحده، لكان ذلك كافيًا لانطباق معيار الشافعيّ: "أن يرويه الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله". فالحديث كما في صحيح البخاري مثلًا: جاء من طرق متعددة رجالها ثقات، عن ابن شهاب الزهريّ، وهو ثقةٌ إمام، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، هو ثقةٌ إمام، عن أبي هريرة وزيد بن خالد، وهما صحابيان موثوقان عند الشافعيّ وغيره من الأئمة! عن النبيّ صلى الله عليه وسلم! وزيد بن خالد ليس طفلًا كما توهم! وإلى هنا ينتهي الإسناد، والمبهمون إنما هم مبهمون في المتن، لا شأن لقواعد الشافعيّ بهم ولا علاقة لهم بصحة الإسناد أو ضعفه وفق القواعد التي يزعم أنه يحتكم إليها!

والحقيقة أنه وفق القواعد الحديثية التي يأخذ بها الشافعي وغيره، لا شيء يُلتفت إليه في كلام الرجل، سوى الاستعراض اللغويّ والمصادرة الفجّة، والجهل بقواعد أهل الحديث(2).

---

(1) المصدر السابق، الموضع نفسه.

(2) انظر مثالًا على عدم تمييزه بين مبهمات المتن ومبهمات الإسناد: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، ص 426.

المطلب الثالث: حديث لا وصية لوارث:

عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»[1].

وقد اتخذ طرابيشي هذا الحديث ذريعةً للتشكيك في السنّة بكاملها، يقول: "إن المسار التولدي أو التكويني إذا شئنا لحديث لا وصية لوارث، يشف بذاته عن كل تطور المنظومة الحديثية، فهذا الحديث لم يكن له وجود، حتى منتصف القرن الثالث، في صحيح البخاري ولا في صحيح مسلم، وبالإحالة إلى موطأ مالك، لم يكن له من نصاب، حتى النصف الثاني من القرن الثاني، سوى السنة المدنية التي وجدنا مالكًا يؤكد أنها ثابتة لا اختلاف فيها"[2].

والواقع أنه كان لابد من انتظار تصنيف سنن ابن ماجه ومسند أحمد بن حنبل، وجامع الترمذي في النصف الثاني من القرن الثالث حتى يحتل حديث "لا وصية لوارث" مكانه في المنظومة الحديثية.

"وباعتبار الشهرة والعمومية المفترضتين لخطبة الوداع جاز لنا أن نتساءل: كيف يمكن أن يكون عموم الناس، بمن فيهم أهل المدينة، وعلى رأسهم مالك، قد سهوا عنها، ولم يستذكرها أحد منهم سوى عبد الوهاب بن نجدة، أول راو لحديث "لا وصية لوارث" في بحر النصف الثاني من القرن الثالث!!" [3].

بعدها بنحو ستين صفحة يفاجئنا بمناقشة الشافعيّ في استدلاله بحديث لا وصية لوارث! ويخترع خلافًا بين مالك والشافعيّ حول الحديث! فكيف يكون الحديث لا وجود له حتى بحر النصف الثاني من القرن الثالث، ثم نجده عند الشافعيّ في القرن الثاني!

فإذا عدنا إلى الشافعيّ في الرسالة[4] وجدناه قد ذكر:

1. علم العامّة الذي لا اختلاف فيه، وهو ما سبقه مالكٌ إليه، من أنه لا وصية لوارث.
2. خبرًا منقطعًا عن مجاهد عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: "لا وصية لوارث".
3. حديث الشاميين (هو نفس حديث عبد الوهاب بن نجدة الذي يدعي طرابيشي أنه أول من ذكره)، ونجد الشافعيّ يضعّف إسناده صراحة.

فكيف يزعم أن الحديث اخترع بعد الشافعيّ وهو عند الشافعيّ في الرسالة، وكيف يدّعي أن الحديث اخترع بعد البخاريّ بدليل أنه لم يخرجه في الصحيح، مع أنّ البخاريّ أخرجه في التاريخ الكبير! ولم يدرك ذلك طرابيشي لتقصيره في تخريج الحديث!

ثم لم يكتفِ طرابيشي بذلك، فقد اخترع خلافًا بين مالك والشافعيّ حول الحديث، إذ ينقل قول مالك: "السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا تجوز وصية لوارث إلا أن يجيز له ذلك ورثة الميت".

---

(1) أخرجه أبو داود (كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث، حديث: 2870) –واللفظ له– والترمذيّ (كتاب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، حديث: 2120) من حديث أبي أمامة الباهليّ رضي الله عنه، وأخرجه الترمذيّ أيضًا (الموضع نفسه، حديث: 2121)، والنسائيّ (كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية للوارث، حديث: 3641) من حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه.

(2) جورج طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، ص 146.

(3) المصدر السابق، ص 148.

(4) الشافعي: الرسالة، ص 137.

يقول طرابيشي: "فلو كان مالك ممن يجمعون على أن لا وصية لوارث حديث نبوي ثابت فهل كان سيجيز لنفسه أن يقول بجواز عدم التقيد بحكمه، وأن يربط هذا الجواز بإرادة ورثة الميت؟!"[1] وهذا السؤال عجيب، ويدل على جهل فقهيّ فاضح! لأنّ مالكًا إنما ربط هذا الجواز بإرادة ورثة الميت؛ لأنهم يحكمون في مالهم بما يشاؤون، وهذا لا يخالفه فيه الشافعيُّ ولا غيره[2]، بل كلُّ من أخذ بحديث "لا وصية لوارث"، يجيز الوصية للوارث إذا أجازها الورثة، لأنهم يحكمون في مالهم، ويتبرعون بجزء منه!

كما لام طرابيشي الشافعيّ لأنه عدّ آيات المواريث ناسخةً لآية الوصية، رغم أن مالكًا سبقه إلى هذا القول، كما نقله هو بنفسه[3]!

ثم جادل طرابيشي الشافعيّ في زمن ورود الحديث على لسان النبيّ صلى الله عليه وسلم، بعد أن كان ينكر أنه كان موجودًا زمن الشافعي أصلًا، فيقول: "وجدنا الشافعيّ يؤكد لمرتين على التوالي أن الرسول قال تلك القولة المنسوبة إليه [أي: لا وصية لوارث] عام الفتح أي في السنة الثامنة للهجرة، والحال أن كتب السيرة جميعها بدءًا بابن إسحاق والواقدي، ومرورًا بابن هشام وانتهاءً بابن كثير، في البداية والنهاية، تذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قولته تلك في خطبة الوداع، وإلى هذا التحديد الزمني ذهب أصحاب المسانيد ممن خرّجوا ما امتنع البخاري ومسلم عن تخريجه من حديث "لا وصية لوارث"[4].

ونلاحظ هنا أنه يعترف أن البخاري ومسلمًا امتنعا من تخريجه لأن الشافعيّ ذكر الحديث قبلهما، بينما قبل ستين صفحة فقط يقول: "كان علينا أن ننتظر ابن ماجه ليخرجه!" [5].

ثم يزيدُ تجنيًا على الشافعيّ حين يذكر إقرانه بين حديث: "لا وصية لوارث" وحديث "لا يقتل مسلم بكافر"، فيدعي أن حديث "لا يقتل مسلم بكافر" "لم يرد له ذكر في روايات أهل المغازي في خطبة الفتح ولا في خطبة الوداع وإنما رواه من رواه من أهل الحديث في موضع مختلف وفي زمان مختلف. وهاكم رواية النسائيّ: "عن قيس بن عباد قال: انطلقت أنا والأشتر إلى علي فقلنا: هل عهد إليك نبي الله شيئًا لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: لا إلا ما كان في كتابي هذا. فأخرج كتابًا من قرابة سيفه فإذا فيه... لا يقتل مسلم بكافر"[6]، ثم ذكر طرابيشي من رواية الترمذي عن أبي جحيفة عن عليّ مثل ذلك[7].

ثم يقول: "واضح أن هاتين الروايتين اللتين تعززهما رواية ثالثة تموضعان نصًا المقولة المنسوبة إلى النبي في صحيفة عليّ لا في خطبة الوداع، مثلما تموضعانها زمانًا لا في حجة الوداع في السنة العاشرة من الهجرة، بل في زمن إمرة علي بن أبي طالب للمؤمنين، أي: ما بين السنة الخامسة والثلاثين والحادية والأربعين للهجرة، وبذلك يقدم حديث "لا يقتل مؤمن بكافر" إذا صحت روايات النسائي والترمذي وابن حنبل (ما هذا الترتيب الغريب!) نموذجًا لسنة منسوبة إلى النبي ولكن بقيت مجهولة، وغير معمول بها بالتالي، على مدى نحو أربعين سنة من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم"[8].

---

(1) طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، ص 215.
(2) وقد نصّ الشافعيّ صراحة على جواز الوصية للوارث إذا أجازها ورثة الميت، وذكر في ذلك تفصيلًا طويلًا، انظر: الأم للشافعي 115/4.
(3) طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، ص 211.
(4) المصدر السابق، ص 215.
(5) جورج طرابيشي، من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، ص147-148.
(6) المصدر السابق، ص 216، والحديث في سنن النسائي، كتاب القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، حديث 4744.
(7) المصدر السابق الموضع نفسه، والحديث في جامع الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر، حديث 1412.
(8) المصدر السابق الموضع نفسه.

والعجيبُ هو جزمه أن أصحاب المغازي لم يذكروا حديث "لا يُقتل مسلمٌ بكافر" في خطبة الفتح ولا في خطبة الوداع، مع أنه مذكور في مغازي الواقديّ[1]، وهو معاصرٌ للشافعيّ، بصريح العبارة ضمن خطبة الفتح، فهل تسرّع طرابيشي بهذا النفي هنا دون أن يتوثّق؟ أم اتكأ على أنّ قراءه لن يراجعوا دعاواه؟!

ثمّ نجدُ هنا معضلة طرابيشي الدائمة مع الرياضيات، فالنبيّ صلى الله عليه وسلم مات في السنة الحادية عشرة للهجرة، فإذا كنا سننتظر حتى خلافة عليّ سنة 35 للهجرة، فإنّ المدة هي أربعةٌ وعشرون عامًا، فكيف قفزت معه إلى أربعين! لقد كان مستعجلًا لدرجة أنه أخطأ في جميع عملياته الحسابية في الكتاب، والتي كان يبني عليها دومًا نتائج في غاية الضخامة والخطورة.

كل هذا التلفيق والتقصير في أبجديات دراسة الحديث، ليقول لنا: إنّ علماء الحديث اخترعوا حديثًا أواخر القرن الثالث الهجري ونسخوا به القرآن! بينما عند التحقيق نرى أن الحديث أقدم بكثير مما ادعاه وجزم به.

المطلب الرابع: حديث تقديم اليدين أو الركبتين في السجود

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ»[2].

وهذا الحديثُ مثالٌ على تسرّع طرابيشي ودعاواه الكبيرة بناءً على قصر باعه في علوم الحديث، يقول طرابيشي:

"إن جميع الأحاديث والآثار التي يستشهد بها [الطحاوي في مشكل الآثار]، سواء منها ما يقول بتقديم اليدين أو بتقديم الركبتين في السجود، إنما هي صناعة فقهية متأخرة أوجبتها الخلافات بين المذاهب، **وأرجح الظنّ أنها لم تر النور إلا ابتداء من عقد متأخر من القرن الثالث الهجري**، فهي لم يرد لها ذكر في صحيح البخاري ولا في صحيح مسلم. ومن قبلهما لم يرد لها ذكر في موطأ مالك، ولا في أمّ الشافعيّ"[3].

والحقيقة أن الرجل لم يبذل جُهده في التخريج، وإلا لوقع على عشرةٍ من الأحاديث والآثار بالتمام والكمال في هذه المسألة، أخرجها أبو بكر بن أبي شيبة (159-235) في كتابه الشهير المصنّف[4]، وأبو بكر هو شيخ البخاريّ ومسلم، وقرينُ الشافعيّ ومعاصره! وسبب عدم تخريج صاحبي الصحيحين شيئًا من هذه الأحاديث والآثار هي أن معظمها غير مرفوع، وكانت عنايتهما بالمسند حصرًا، وقد ذكر البخاريُّ أحد هذه الآثار عن ابن عمر تعليقًا، ما يدلُّ على اطلاعه عليها، والمرفوع من هذه الأحاديث دون شرطهما، فلذلك لم يذكراه، لا لأنّها لم تكن موجودةً في زمانهما ثم اخترعت بعدهما كما توهم طرابيشي وتسرّع، ولم يسعفه علمه بالتخريج، ولو كان له علمٌ بالتخريج، لوجد البخاريّ قد أخرج أحد أهم الآثار التي زعم أنها صناعة فقهية متأخرة اخترعت بعد البخاريّ، وهو حديث أبي هريرة: "إذا سجد فليضع يديه قبل ركبتيه"، فقد أخرجه البخاريّ في التاريخ الكبير[5]، من الطريق نفسها التي أخرجها الذين جاءوا بعده، واتهمهم طرابيشي باختراعه، وشكّك البخاريّ في سماع أحد رواته، ولذلك لم يخرجه في الصحيح، لا لأنه لم يكن موجودًا في زمنه كما زعم طرابيشي! وأما مالكٌ والشافعيّ فكتاباهما كتابا فقه، وكثيرًا ما كانا يذكران الحكم دون الحديث أو الأثر الذي استندا

(1) الواقدي: محمد بن عمر بن واقد: المغازي، بتحقيق مارسدن جونس، طبعة دار الأعلمي ببيروت الثالثة، سنة 1989 (836/2).

(2) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، حديث 840، واللفظ له، وسنن النسائي، كتاب التطبيق، باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان، حديث 1091.

(3) طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، ص 431.

(4) أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد: المصنف، كتاب الصلاة، باب في الرجل إذا انحط إلى السجود أي شيء يقع منه قبل إلى الأرض، حديث: 2727، 79/3، طبعة دار كنوز إشبيليا بالرياض الأولى، سنة 2015، بتحقيق سعد الشثري.

(5) البخاري: التاريخ الكبير، طبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، بإشراف محمد عبد المعيد خان، أخرجه في ترجمة محمد بن عبد الله بن حسن، ترجمة رقم: 418، 139/1، وقال: لا يُتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا.

إليه، ولو كان طرابيشي خبيرًا وفقيهًا، لعلم مستند كلٍّ منهما في تقديم اليدين أو الركبتين في السجود، وقد توصلتُ –دون جزمٍ– إلى ما استندا إليه، ولا أريد أن أطوّل البحث ببيانه.

وهكذا فإنّ طرابيشي يستشهد بأحاديث سبقه أئمة الحديث إلى انتقادها، ثم يزعم أنها وُضعت في تاريخ متأخر، بناءً على جهله بالتخريج، وعدم وصوله إليها في المصادر الأقدم.

المطلب الخامس: حديث الموت يوم الجمعة

عن ربيعة بن سيف، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر»(1).

أورد طرابيشي هذا الحديث مع ادعاء كبير عجيب كالعادة، فقال: "وقد امتدّ هذا التزوير إلى التراث النبوي نفسه، فلأن ابن حنبل مات يوم الجمعة، فقد لُفّق على لسان الرسول حديث مؤداه: "ما من مسلم يموت يوم الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر"(2).

بينما لو كان طرابيشي يُحسن التخريج، لوجده بالإسناد عينه في مصنف عبد الرزاق، الذي مات قبل أحمد بأكثر من ربع قرن(3)!

العجيب أنه إذا كانت السنة بابًا مفتوحًا لكل وضاع، لماذا لم نجد هذا الحديث –الذي يزعم أنه وضع خصيصًا لأجل الإمام أحمد– في الصحيحين بإسنادٍ متين؟ وقد عاش الرجلان بعد أحمد، وكانا يجلانه، ولماذا وجدنا الترمذيّ يخرجه ويعلّه؟! لماذا لم يركب له المحدثون سلسلة إسناد ذهبية من أجل نصرة إمام أهل الحديث؟!

الجواب: لأنهم ليسوا عصابة كذابين كما يصورهم طرابيشي! ثم لأنّه لم يكن يمكن تركيب إسناد ذهبيّ لحديث جديد في القرن الثالث الهجري ثم يمرّ على المحدثين.

الخاتمة، وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

رغم رغبتي طيلة البحث في تجنّب إصدار حكمٍ صريح على جهد الأستاذ طرابيشي، تاركًا للقارئ أن يحكم بنفسه، فإنني أجدُ نفسي مضطرًّا إلى تسجيل خُلاصة ما وقع فيه الأستاذ من أخطاء علميّة في دراسته للأحاديث النبوية التي تناولها، ومدى تأثير تلك الأخطاء في استنتاجاته وأفكاره حول موثوقية السنّة، وقد درستُ أكثر الأحاديث التي تناولها بالنقد، وقد أخطأ في معظمها إن لم يكن جميعها، واقتصرتُ في البحث على أوضح الأمثلة وأصرحها، وإلا لطال البحثُ في غير جديد ولا فائدة.

النتائج:

1. لقد أخطأ الأستاذ طرابيشي في أكثر العمليات الحسابية التي أجراها حول أعمار الصحابة من رواة الأحاديث التي شكك فيها، وكذلك في تتبعه التاريخي لبعض المرويات، ثمّ بنى نتائج كبيرة جدًّا على تلك الأخطاء.
2. أظهر الأستاذ طرابيشي ضعفًا بالغًا في فهم علوم الحديث، وإدراك شروط قبول الحديث، فلم يميز مثلًا بين مبهمات المتن والإسناد، فحكم على الأسانيد أحكامًا عجيبة، ثم زعم أن ذلك متوافق مع قواعد المحدّثين.

---

(1) سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة، حديث: 1074، وقد أعله الترمذي بقوله: هذا حديث غريب، وهذا حديث ليس إسناده بمتصل ربيعة بن سيف، إنما يروي عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو، ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعا من عبد الله بن عمرو.

(2) جورج طرابيشي: من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث 522.

(3) مصنف عبد الرزاق، كتاب الجمعة، باب من مات يوم الجمعة، حديث: 5596، 269/2.

3. قصّر الأستاذ تقصيرًا واضحًا –ولعله ناشئٌ عن ضعف خبرته– في تخريج الأحاديث التي مثّل بها، فكان يدّعي تاريخًا لظهور الحديث، بناءً على وجوده في كتاب، ثم بجهد بسيط في التخريج تجد الحديث في مصادر أقدم بكثير من التاريخ الذي ادعاه الأستاذ لظهور الحديث.
4. استدلّ الأستاذ طرابيشي في تشكيكه العام في السنة بأحاديث سبقه المحدثون إلى تضعيفها، ولم تمرّ إلى داخل المنظومة الحديثية بوصفها أحاديث صحيحة، وبذلك لم يكن لتشكيكه استدلالا بها أي معنى.
5. إن ما سردتُّه في هذا البحث، يُلقي بظلال الشكّ الكبير، على أهليّة المفكّر الكبير للتصدر إلى نقد الأحاديث والحكم عليها.

التوصيات:

إنني أوصي الباحثين الجادين أن يتعاملوا بحذرٍ بالغ مع تقريرات الأستاذ طرابيشي حول السنة النبوية – خصوصًا في كتابه "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، وعدم الركون إلى نقولاته واقتباساته وادعاءاته، فضلًا عن استنتاجاته وآرائه، إذ تبين –من خلال البحث– تسرّعُه في كثير منها، وغيابُ تمكنه من أبسط قواعد النقد الحديثي التي ادعى بصره بها، وعدمُ التزامه أبسط قواعد الدقة والأمانة في النقل، والموضوعية في بناء المقدمات واستخلاص النتائج.

المراجع والمصادر:

القرآن الكريم.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، سنة النشر 2015، ***المصنَّف***، بتحقيق سعد الشثري، الطبعة الأولى، الرياض، دار كنوز إشبيليا.

أحمد بن حنبل، سنة النشر: 2001، ***المسند***، بتحقيق شعيب الأرناؤوط وأخرين، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة.

إسحاق بن راهويه، سنة النشر: 1991، ***المسند***، تحقيق عبد الغفور البلوشي، المدينة المنورة، مكتبة الإيمان.

الأعظمي، محمد مصطفى، سنة النشر: 2004، ***مقدمة تحقيق موطأ مالك***، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مؤسسة زايد بن سلطان.

آمنة عطوط، سنة المناقشة: 2016–2017، ***آليات التفكير النقدي عند جورج طرابيشي، من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث أنموذجًا***، رسالة دكتوراه في الآداب – قسم اللغة العربية، نوقشت بجامعة محمد لمين دباغين بالجزائر.

البخاري، د. ت، *التاريخ الكبير*، بإشراف محمد عبد المعيد خان، د. ط، حيدر آباد، دار المعارف العثمانية.

البخاري، محمد بن إسماعيل، سنة النشر: 1422هـ، ***الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)***، بعناية محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، بيروت، دار طوق النجاة.

بن عمراوي، الياسين: ***توظيف نظرية الإسناد في نقد الحداثة: "كتاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث – أنموذجًا***، بحث قُدّم في "الملتقى الدولي الثالث: القراءات الحداثية للعلوم الإسلامية – رؤية نقدية"، وهو مؤتمر عُقد بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي–الجزائر، بتاريخ 12–13 ديسمبر 2018، منشور في كتاب الملتقى ابتداءً من صفحة 933.

الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة، سنة النشر: 1998م، ***الجامع الكبير (سنن الترمذي)***، بتحقيق بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

جورج طرابيشي، سنة النشر: 2010، ***من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، النشأة المستأنفة***، بيروت–لندن، دار الساقي.

الحمد، مناف: ***"من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" جورج طرابيشي والموضوعية المستحيلة***، بحث منشور على موقع مركز التقدم العربي للسياسات.

خديجة مداس، سنة المناقشة 2018–2019، ***نقد نظرية اختلاق الأسانيد عند الحداثيين***، رسالة ماجستير في الحديث الشريف، نوقشت بجامعة الشهيد حمة لخضر بالجزائر.

الدخيل، تركي: ***"في ذكرى الشيخ المتواضع جورج"***، مقالة منشورة على صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 19 مارس 2019، رابط المقالة على موقع الصحيفة: https://aawsat.com/home/article/1640081/

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، د. ت، ***السنن (سنن أبي داود)*** بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، بيروت، المكتبة العصرية.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، سنة النشر: 1990، ***الأم***، بدون طبعة، بيروت، دار المعرفة.

الشافعي، سنة النشر: 1940م، ***الرسالة***، بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الحلبي.

الصنعاني، عبد الرزاق، سنة النشر: 1403هـ، ***المصنّف***، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الثانية، المجلس العلمي الهند.

صويلح، خليل: "***داعية الفكر النهضوي في مواجهة «فقهاء الظلام»***"، مقالة منشورة على جريدة الأخبار اللبنانية بتاريخ 18 مارس 2016، رابط المقالة على موقع الجريدة: https://al-akhbar.com/Literature_Arts/6038 .

العجين، علي: ***جورج طرابيشي، من الهرطقة إلى الأصولية***، سلسلة مقالات منشورة على موقع "سلف": رابط الدراسة على الموقع: https://salafcenter.org/2413/.

كوش، عمر: ***من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث، مراجعة لكتاب جورج طرابيشي***، منشورة على موقع صحيفة البيان الإماراتية بتاريخ 23 يناير 2011، رابط المقال: https://www.albayan.ae/paths/books/2011-01-23-1.1001226.

ناشيد، سعيد: "***الحاجة الماسة لقراءة كتاب من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث***"، مقالة منشورة في صحيفة العرب اللندنية بتاريخ: 6 يناير 2018، ص 16، زاوية: "كتب لا تموت"، رابط العدد للتحميل: https://i.alarab.co.uk/pdf/2018/01/06-01/p1000.pdf.

النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، سنة النشر: 1986، ***المجتبى من السنن (سنن النسائي الصغرى)***، الطبعة الثانية، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، سنة النشر: 1412هـ، ***المسند الصحيح (صحيح مسلم)***، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الواقدي: محمد بن عمر بن واقد، سنة النشر: 1989، ***المغازي***، بتحقيق مارسدن جونس، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الأعلمي.

resources and references:

The Holly Quran

Abu Dawud***, Alsunan,*** (In Arabic), editor: Abdulhamid, M. Beirut, the Modern Library.

Ahmed Ibn Hanbal, 2001, ***Almusnad,*** (In Arabic), editor: Arnaut S. & others, first ed. Beirut, Alresala Foundation.

Alajin, A. Georges Tarabishi, ***From Heresy to Fundamentalism,*** (In Arabic), a series of articles published on the “Salaf” website: link to the study on the website: https://salafcenter.org/2413/

Alazami, M. M. 2004, ***The introduction of Muatta Malik,*** (In Arabic), First ed. Abu Dhabi, Zayed Ibn Sultan Foundation.

Albukhari, 1422 AH, ***Sahih Albukhari,*** (In Arabic), editor: Alnasir m. first ed. Beirut, Dar Tawq Alnajah.

Albukhari, ***Altarikh Alkabir,*** (In Arabic), editor: Khan A. Hyderabad, Dar Almaarif Alothmaniya.

Aldakhil, ***T. In memory of the humble Sheikh George,*** (In Arabic), an article published on the London-based Al-Sharq al-Awsat newspaper on March 19, 2019, the article link on the newspaper’s website: https://aawsat.com/home/article/1640081/

Alhamad, M. ***“From the Islam of Quran to the Islam of Hadith”, George Tarabichi and the Impossible Objectivity,*** (In Arabic), Research published on the Arab Progress Center for Policies.

Alnaisaburi, M. 1412 AH, ***Almusnad Alsahih, (Sahih Muslim),*** (In Arabic), editor: Abdulbaqi, M. 1st ed. Beirut, Dar Ihya Alturath.

Alnasaii, 1986, ***Almujtaba (Alsunan Alsughra),*** (In Arabic), 2nd ed. Aleppo, Islamic Publications Office.

Alsanani, 1403 AH, ***Almusannaf,*** (In Arabic), Alazami H. 2nd ed. Almajlis Alilmi – India.

Alshafi'I, 1940, ***Alrisala,*** (In Arabic), editor: Shakir, A. first ed, Cairo, Alhalabi Library.
Alshafi'i, 1990, ***AlUmm,*** (In Arabic), Beirut, Dar Almarifa
Altirmithi, 1998, ***Aljami' Alkabir (Sunan Altirmithi)*** (In Arabic), editor: Marouf B. Beirut, Dar Algharb Alislami.
Alwaqidi, M. 1989, ***Almaghazi,*** (In Arabic), editor: Marsden, G. 3rd ed. Beirut, Dar Alalami.
Atout A. 2016-2017, ***The thinking mechanisms of George Tarabishi,*** (In Arabic), "From the Islam of the Qur'an to the Islam of Hadith" as a model, PhD thesis in Arts - Department of Arabic Language, discussed at the University of Lamine Debaghin in Algeria.
Bin amrawi, A. ***Employing the theory of attribution in critiquing modernity: "From the Islam of Qur'an to the Islam of the hadith - a model",*** (In Arabic), Research presented at the "Third International Forum: Modernist Readings of Islamic Sciences - A Critical Vision", a conference held at the University of Martyr Hamma Lakhdar in Alwadi - Algeria, on December 12-13, 2018, published in the forum book starting on page 933".
Ibn Abi Shaiba, Abu Bakr Abdullah ibn Mohammed, 2015, ***Almusannaf,*** (In Arabic), editor: Alshathri s. first ed. Riyadh, Dar Kunuz Ishbilia
Ishak Ibn Rahoyah, 1991, ***Almusnad,*** (In Arabic), editor; Albaloushi A. Almandine, Aliman Library
Khosh, O. ***"From the Islam of Quran to the Islam of Hadith",*** (In Arabic), A review of George Tarabishi's book, published on the Emirati newspaper Al Bayan website on January 23, 2011, link to the article: https://www.albayan.ae/paths/books/2011-01-23-1.1001226
Madas, Kh. 2018-2019, ***Criticism of the theory of fabricating chains of transmission for the modernists,*** (In Arabic), a master's thesis in Hadith, discussed at the University of Martyr Hamma Lakhdar in Algeria.
Nashid, S. ***"The urgent need to read a book from the Islam of the Qur'an to the Islam of the Hadith",*** (In Arabic), an article published in the London newspaper Al-Arab on: January 6, 2018, pg. 16, corner: "Books that do not die", issue link for download: https://i.alarab.co.uk/pdf/2018/01/06-01/p1000.pdf
Suwailih, Kh. "***The Advocate of Renaissance Thought Confronting the "Dark Jurisprudents"",*** (In Arabic), an article publishedon the Lebanese newspaper Al-Akhbar on March 18, 2016. Link to the article on the newspaper's website: https://al-akhbar.com/Literature_Arts/6038/
Tarabishi G. 2010***, "From the Islam of Quran to the Islam of Hadith".*** (In Arabic), Beirut-London Dar Alsaqi.